النظريَّة الرابعة : نظرية حقوق الملكية (آرمن ألشيان وهارولد ديمستز Armen alchian et Harold demsetz) بالاعتماد على أبحاث رونالد كوز Ronald coase.

مقدِّمة : تأسَّست نظرية حقوق الملكيَّة[1] من طرف آرمن ألشيان وهارولد ديمستز سنة **1972**، وتقوم على فكرة بسيطة هي أنَّ **حقَّ الملكيَّة هو المحدِّد الأساسي أو العامل الجوهري وراء فعاليَّة ونمو المؤسسة**. تهدف نظرية حقوق الملكيَّة إلى **معرفة كيفيَّة تأثير نمط معيَّن من حقوق الملكيَّة على سلوك الأعوان. ومن تمَّ كيفية تأثير نظام حق ملكيَّة معيَّن على نظام اقتصادي ما، أي التأثير على كفاءته وسير عمله**. ولقد انتشرت هذه النظرية بعد إظهارها لتفوُّق نظام الملكيَّة الخاصَّة على كلّ أشكال الملكيَّة الجماعيَّة والردّ على أطروحات بيرل ومينز حول آثار الفصل بين الملكية والتسيير في المؤسسات. أيضاً تناقض المدرسة النيوكلاسيكية والتي لا تعترف إلاَّ بالسوق كآلية لتخصيص الموارد، أدَّى بطرح السؤال التالي :**كيف يُبَرَّرُ وجود المؤسسات كآليَّة أخرى لتخصيص الموارد الناذرة ؟** هذا السؤال تريد نظرية حقوق الملكيَّة الإجابة عنه أيضاً.

أوَّلاً : أُصُول نظريَّة حقوق الملكيَّة إنَّ مفهوم نظرية حقوق الملكية ليس جديداً، وتمتدُّ نظرية حقوق الملكية جذورها البعيدة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. غير أنَّ صياغتها فعلياًّ كانت منذ الستينيات.

أ- **الأصول الأروبية للنظريَّة** : قد يبدو تحديد تاريخ معين لظهور نظرية ما شيئاً لا يمكن أن يتصف بالدقة. لكن يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التي أحدثت انقلاباً في الفترة التي ساد فيها. وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى **مداخلة أوكهام**[2] **(Ockham) سنة 1320** أين وضع مفهوماً للحق الذي يمنح القوة للأفراد نسبة إلى الأشياء، فقد ربط الملكية بالسلطة وأكد أن كل حق يتخصص بمحتوى السلطة. وهناك فرق بين الحق على الشيء واستعمال الشيء. وبعده جاء **جُون لوك**[3] **(John Locke) سنة 1690** بأسُسه الفيلسوفية حول حرية الملكية. وحسبه حقوق الملكية للأفراد تشمل حياتهم حريتهم، أفكارهم وأشياءهم. ثم استنتج أنَّ الفرد مالك لعمله ونتائج عمله وكلما قام شخص بتحويل شيء عن طبيعته أصبح ملكه. إنَّ هذا المفهوم أصبح أكثر اتِّساعاً، ولكنه على الأقل أعطى حق الملكية للفرد عن نفسه، مما يترتَّب على ذلك حدودا باتجاه الآخرين. وبذلك فإن حقوق الملكية كانت أساس النظام الاجتماعي فعن طريق العقد الاجتماعي يكفل للأفراد الاستمتاع بملكياتهم. وقد أثار الفكر الاقتصادي إشكالية الملكية عبر أفكار كل من **آدم سميث**[4] **سنة 1776** و **جان بابتيست ساي** [5] **(Jean Baptiste Say) سنة 1841**. فالبنسبة لسميث كان ينظر إلى تدخل الدولة بأنه غير مقبول وبأنه مساس بحقوق الملكية الفردية، أما ساي فاعتبر أنَّ أي تحديد للاستعمال الحر للملكية هو مساس لحقوق الملكية الفردية. إنَّ تحليل ساي أكد أنَّ لحقوق الملكية الخاصة مكانة أولية ويسمح بتحقيق أرباح عن طريق رفع الإنتاج وهو يتَّفق مع التحليل الحديث لحقوق الملكية.

ب- **الصياغة الأمريكية لنظرية حقوق الملكية في سنوات الستينيات** : لم يتم صياغة هذه النظرية فعلياًّ إلا في أواخر سنوات الستينيات وبداية السبعينيات، حيث تم صياغتها من طرف كلّ من (آرمن ألشيان وهارولد ديمستز Armen [6]alchian et Harold [7]demsetz) بالاعتماد على أبحاث رونالد كوز

---

[1] – يمكن **تعريف حق الملكية بأنه** حق عيني على شيء معيَّن يخول لصاحبه دون غيره بصورة مطلقة استعمال هذا الشيء واستغلاله والتصرف فيه وذلك في حدود القانون والنظام دون تعسُّف.

[2] – **أوكهام** :فيلسوف مدرسي وكاتب مثير للجدل في القرن الرابع عشر، ولد في قرية أوكهام في إنجلترا حوالي 1280 ، توفي على الأرجح في ميونيخ، حوالي عام 1349.

[3] – **جون لوك**: فيلسوف إنجليزي من مواليد 29 أوت 1632 وتوفي في 28 أكتوبر 1704. عاش في زمن محوري شهد نهاية حروب الدين، وبدايات العقلانية ومعارضة قوية للحكم المطلق في إنجلترا.

[4] – **آدم سميث** : 5 يونيو 1723 – 17 يوليو 1790 فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي. يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي .اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين : "نظرية الشعور الأخلاقي (1759) " ، وكتاب" بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها (1776) "وهو رائعة آدم سميث ومن أهم آثاره، وهو أول عمل يتناول الاقتصاد الحديث وقد اشتهر اختصارًا، باسم "ثروة الأمم " .دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة المثلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة.

[5] – **جان باتيست ساي** : هو مفكر وعالم اقتصاد ولد في ليون بفرنا في 5 جانفي 1767 وتوفي في باريس 14 نوفمبر 1832 . يعتبر ساي من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن 19، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، وكان متفائلا في آرائه على عكس أنصار هذا المذهب في إنكلترا، من أمثال مالتوس، وريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث، وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا، وهو من أوائل الاقتصاديين الذين بحثوا في القضايا الاقتصادية على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية.

[6] – **ألشيان** : من مواليد 1914 في فرين سو بكاليفورنيا، خبير اقتصادي أمريكي، يعد أحد مؤسسي نظرية القانون والاقتصاد كما أنه درس الآثار المترتبة على حقوق الملكية و أسباب المخاطر وعدم الكفاءة التي قد تنجم عن الملكية المشتركة. توفي في 19 فبراير 2013 في لوس أنجلوس.

[7] – **ديمستز** : من مواليد 1930 بـ شيكاغو خبير اقتصادي أمريكي وأستاذ في علم الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا.

Ronald coase. يعتبر هؤلاء الثلاثة مؤسِّسي نظرية حقوق الملكية. حيث درس ألشيان حقوق الملكية واستخلصها من إرثه الماركسي، وكان ديمستز هو من أعدَّ بعض المعاني لحقوق الملكية، أمَّا كوز فقد سعى لإقناع الاقتصاديين أنَّه بتكاليف التعاقد الإيجابية تكون لحقوق الملكية أثر على الأداء الاقتصادي.

ثانياً : تعريف حقوق الملكية

هدفت هذه النظريَّة إلى فهم عمل مختلف المؤسسات استناداً إلى مفهوم حقوق الملكية وتوضيح فعاليتها النسبيَّة، ورغم تعدُّد المفكِّرين (فيريبوتن، بيجوفيش، ألشيان، ديمستز،...الخ) الذين ساهموا في تطوير هذه النظريَّة إلاَّ أنَّهم لم يقدِّموا تعريفاً مستقراً ونهائياً لحقوق الملكيَّة.

عرَّف بيجوفيش (Pejovich) حقوق الملكية سنة 1969 كما يلي : " حقوق الملكية ليست علاقات بين الأشخاص والأشياء، ولكن علاقات مقنَّنة بين الأشخاص في علاقاتهم باستعمال تلك الأشياء".

بالنسبة لديمستز سنة 1967، حقوق الملكية هي : أداة من أدوات المجتمع تستمدُّ أهميتها من حقيقة كونها تساعد الفرد في تشكيل توقُّعاته مسبقاً، وهو ما يمكنه من تحديد تعاملاته مع الآخرين". هذه التوقعات تُحددها القوانين، العادات وتقاليد المجتمع. ومالك حقوق الملكية "يحصل على موافقة أفراد المجتمع من أجل السماح له بالتصرُّف بطرق معينة، كما يُتوقَّع من المجتمع أن يمنع الآخرين من التدخُّل في تصرفاته، شريطة ألا تكون هذه التصرفات منافيةً لمواصفات حقوقه".

بالنسبة لـ ألشيان سنة 1987، توكل حقوق الملكية إلى شخص خاص وقابلة للتحويل بالتبادل مقابل حقوق مماثلة على سلع أخرى.

تحليل ألشيان و ديمستز باعتبارهما مؤَسِّسَيْ نظرية حقوق الملكية : قاما بصياغة مفهوم حقوق الملكية أكثر توسعاً من المنظور القانوني البسيط بحيث أنهم استطاعوا إدراج كل العادات، القواعد والمعايير التي تُعرِّف وتُحدِّد الاستعمالات المشروعة و/أو المسموح بها للأصول والممتلكات. ويعتبران أنَّ المؤسسة مجرَّد حيلة قانونية قائمة على حقوق الملكية، حيث يمتلك مختلف الأعوان الاقتصاديون بداخلها على دوال خاصة للمنفعة تُحدِّدها العديد من العقود.

ثالثاً : أهداف نظرية حقوق الملكية تهدف هذه النظريَّة إلى :

- معرفة كيفيَّة تأثير نمط معيَّن من حقوق الملكيَّة على سلوك الأفراد والنظام الاقتصادي.
- حلّ إشكال وجود المؤسسة.
- إظهار أنَّ المؤسسة الإدارية الرأسمالية هي أفضل من غيرها من المؤسسات.
- إعادة نشر فكر المدرسة الكلاسيكيَّة الجديدة (المدرسة النيوكلاسيكية) من جديد.

رابعاً : فرضيات نظرية حقوق الملكية تقبل نظرية حقوق الملكية عدداً معيناً من الفرضيات :

1- يُعظِّم الأعوان الاقتصاديون دوال منفعتهم ويندفعون للبحث عن المصلحة الفرديَّة مهما كان النظام الاقتصادي الذي يعملون فيه ومهما كانت حقوق الملكيَّة التي يملكونها.

2- تفضيلات الفرد يتم إظهارها بسلوك في السوق.

3- المعلومة ليست كاملة و تكاليف المبادلات (التعاقد) ليست معدومة. هذه التكاليف مهمَّة ويجب عدم إهمالها.

4- يخضع المتعاملون لقيود تفرضها هيكلة النظام الذي يحكمهم أو يعملون فيه.

5- تعظيم الأرباح أو الثروة لا يُعَدُّ الحجة الوحيدة لدالة المنفعة للعون الاقتصادي. إذ يضاف للأرباح عوامل أخرى مثل: الترقية، ظروف العمل، وقف الفراغ أثناء أوقات العمل، الأمان، الهدوء،...الخ.

خامساً : منطلق النظرية تنطلق نظرية حقوق الملكية من الفكرة التاليَّة :

- المبادلات التي تتم بين الأفراد (وغير الأفراد) هي في الواقع تنازل متبادل عن الحقوق المتعلِّقة بالأشياء التي يتبادلونها.
- فهي إذن تبادل لحقوق الملكية.
- إذن الأفراد يملكون في الواقع حقوق استعمال الموارد.

✓ تنطلق هذه النظرية من الملكية :

- الملكية تُعطي حقوقاً، ومنه فإنَّ هذه النظريَّة تنطلق من حقوق الملكية.

سادساً : خصائص حقوق الملكية حسب **ديمستز** (demsetz) سنة 1967 فإنَّ حقوق الملكية لها ثلاثة خصائص هي :

1- كل الموارد الاقتصادية مملوكة بواسطة شخص ما أو أشخاص معيَّنين.

2- الحصرية (تفرد المالك باستعمال الأصول): أي أنَّ يكون للمالك الحرية التامة في استعمال الأصول التي يمتلكها وإخضاعها للرقابة. فالمالك له الحق في الاستمتاع بسلعه، وهذا يعني أن الجماعة تعترف بحق الحائز و إقصاء الآخرين من التدخل في ممارسة حقه وهذا لا يعني أن الملكية تكون بدون قيود فيجب معرفة أن حق الملكية غير محدد إلا بفرضيات محددة مسبقا في إطار قانوني.

3- القابلية للانتقال أو التحويل (القابلية للتنازل): بمعنى أن حق الملكية لا يرتبط بشخص بعينه، لذا يمكن تبادل حقوق الملكية، مثل التنازل عن الممتلكات وغيره.

سابعاً : ممارسات حقوق الملكية حقوق الملكية تُمكِّن من ثلاث ممارسات هي :

- حق الاستعمال : هنا يستعمل صاحب الحق حقه بنفسه.
- حق الاستثمار : يستفيد صاحب الحق من نتائج استعمال حقه.
- حق التصرف : يتصرف صاحب الحق في حقه (يتخلَّى عنه، يبيعه، يورثه،...الخ).

❖ **لماذا يمارس صاحب حقوق الملكية حقوقه ؟**

- ممارسة الحقوق تستهدف تعظيم المنفعة، لكن في بعض الحالات تمارس مضايقات على هذه الحقوق (الرقابة على الأسعار، حصص الإنتاج،...الخ).
- ممارسة هذه الحقوق ليست ممكنة إلاَّ إذا اعترف بها المجتمع وسمح بممارستها.
- تنتظر نظرية الحقوق من الدولة تمكين أصحاب حقوق الملكية من ممارسة حقوقهم.
- الإشكال يُطرح في حالة الآثار السالبة، مثل اتفاقية كيوتو[8] Kyoto.

ثامناً: حقوق الملكية وأنواع المؤسسات

تُستَخدم حقوق الملكية من أجل تصنيف المؤسسات كما يلي :

خصائص وممارسات الحقوق	ملكية فردية	ملكية خاصة ناقصة	ملكية جماعية أشخاص	ملكية جماعية دولة
استعمال	نعم	للعامل أو المسير	نعم	نعم
استثمار	نعم	المالك	للعامل	للمجتمع
قابلية للتنازل	نعم	في بعض الحالات مقيدة	لا	لا
تصرف	نعم	مشترك	للعمال	لا
نوع الحقوق	ملكية خاصَّة	ملكية خاصَّة ناقصة	ملكية جماعيَّة	ملكية عامَّة
نوع المؤسسة	**مؤسسة رأسمالية**	**مؤسسة إدارية**	**مؤسسة تعاونية**	**مؤسسة حكومية**

شرح الجدول : اقترح كل من فيريبوتن و بيجوفيش (Furubotn and Pejovich) تصنيف ملكيَّة المؤسسات إلى الأنواع التاليَّة :

[8] – **اتفاقية كيوتو:** تمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل 1992 . هدفت المعاهدة إلى تحقيق "تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي ". في سنة 2017، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب انسحابه من اتفاق باريس للمناخ.

1- **المؤسسة الرأسمالية** : يكون كلّ من (الاستعمال، الاستثمار، التصرف) من حق شخص واحد ويوجد حالتين :

أ– المالك هو المسير : إذ لا يوجد فصل بين وظيفة القرار وتوظيف الملكية هذا ما يجعل المؤسسة الرأسمالية أكثر نجاعة.

ب– في وجود المسير و المالك : تشكل المؤسسة الرأسمالية تنظيماً فعّالاً، لأن آليّة الحوكمة تسمح بمراقبة متخذ القرار والحثّ على التسيير لصالح المالك.

إنَّ المؤسسة الرأسمالية (ذات الملكية الخاصَّة) هي أكثر فعالية لأنها تتميز بقدرتها على تثمين الملكية بالاستفادة من هذه الملكية، البحث، الإنتاج،...كما أنَّ الباحث بإمكانه الحصول على أرباح اكتشافه، وبصفة أعمّ على تجديده مماً يحثه على التجديد أكثر (أي خلق القيمة).

2- **المؤسسة الإدارية (التسييريَّة)** : تُقسَّم حقوق الملكية، حيث المالك يحق له التصرف والاستثمار. مثلاً له الحق في بيع أسهمه. أما المسير فيملك حق الاستعمال لقيامه بالتسيير اليومي للمؤسسة. هذا التقسيم لحقوق الملكية يسبب نزاع المصالح بين المالك والمسير، المسير لا يملك رأس المال، لذا لا يبحث عن رفع قيمة الثروة لصالح المساهمين، فالربح عند المسير يكون في استقلاليته وتعزيز إمكانيته. من جهة أخرى قدَّم williamson تحليلاً فيما يخصّ تقسيم حق الملكية الذي يشغل المسير حيث قد :

–يبحث المسير على رفع أجره كلما رفع فائدة المساهمين.

– يبحث المسير على رفع أجره، لكن دون الاهتمام بمصلحة المساهمين.

– يوظف المسير نفقاته الشخصية من أجل زيادة استهلاكه في وجود إمكانية ضرر المساهمين.

3- **المؤسسة التعاونية** : حق الملكية يكون جماعياً، مما يميز غياب الرقابة الفعالة للتسيير، وبما أنَّ حق الاستثمار يكون جماعياً للعمال وللمسيرين فقد تكون عدم النجاعة في هيكل المؤسسة.

4- **المؤسسة الحكومية (العمومية)** :كون حق الاستعمال جماعي من قِبل مجموعة العمال، أما الاستثمار والتصرف يكون ملكاً للدولة أو السلطة العمومية. هذا النوع من المؤسسات يكون ذا طبيعة غير ناجعة. يرى Gomez في هذا السياق : "أنَّ كل العمال لهم فوائد لما تكون المؤسسة متطورة، لكن كل واحد يفضل تقديم عمل أقلّ". حسب هذه العقلانية يوجد عدم الترابط بين مستوى الأجر والجهد الفردي المبذول.

❖ **أهمّ نتائج هذا التصنيف :**

1) من خلال حقوق الملكية يمكن التعرف على نوع المؤسسة ⟵ فحقوق الملكية هي عبارة عن أداة (وسيلة) للتحليل.

2) الملكية الخاصَّة هي **النوع الأكمل** لأنَّ فيها كل خصائص الحقوق وتسمح كل ممارساتها.

❖ **السوق ووجود المؤسسات:**

لماذا توجد مؤسسات ولم نكتفِ بالسوق ؟

1) إنَّ جوهر المؤسسة من وِجهة نظر "ألشيان وديمستز" هو أنَّها تسمح للناس بالعمل كفريق. ويحدث إنتاج الفريق عندما يتمُّ إنتاج شيء معيَّن بواسطة التعاون المتزامن بين عدد من أعضاء الفريق (أي العمل الجماعي).

–إنَّ نشاط كل شخص من أعضاء الفريق يمكن أن يُؤثِّر على إنتاجية باقي أعضاء الفريق الآخرين.

– وبما أنَّ العمل الجماعي أكثر فعاليَّة، إذن المؤسسات تساعد على تحسين الفعالية. هنا يُطرحُ **السؤال التالي : هل السوق لا تسمح بالعمل الجماعي ؟**

–حتى نستطيع تحقيق الاستفادة من المزايا المرتقبة لإنتاج الفريق يجب التغلُّب على مشاكل الخطر المعنوي.

–إذن ضرورة وجود مراقب لملاحظة أعضاء الفريق والتحقُّق من أنَّ الجهد الذي يبذله كل واحد منهم يكون مرضياً.

–ركَّز "كوز" على النفقات المصاحبة لأعداد العقود متعدِّدة الأطراف بشكل تفصيلي كتفسير للمؤسسة، أما "ألشيان وديمستز" فقد ركَّزا على ضرورة وجود "مراقب" لديه القدرة على التحكُّم في الترتيبات التعاقديَّة في سياق إنتاج الفريق، وذلك إذا أردنا تقليل عمليَّات التهرُّب.

2) كما تعزو نظرية حقوق الملكية وجود المؤسسة وحدودها إلى وجود حقوق لملاَّك الأصول الماديَّة غير البشرية سواء الملموسة (كالآلات، المعدات، المخزون، المباني،...) أو غير الملموسة (كبراءات الاختراع، حقوق الملكية الفكرية،...) في ظل عدم كمال العقود ووجود تكاليف المعاملات. وأنَّ تلك الحقوق هي التي تُفسِّر حدود المؤسسة.

تاسعا : عيوب نظرية حقوق الملكية

1) لا تعطي تعريفاً واضحاً للحقوق.

2) لا تعترف بحدود حقوق الملكية (الآثار السالبة).

أستاذي المقياس : د.سمية دربال – أ.سامي بن خيرة